

## محامو بيروت يطالبون اللجنة النيابية بزيارة جعجع والاستماع الى معاناته

النهار ٢٤/٤/٢٠٠٤

اعتبرت نقابة المحامين في بيروت ان "المساواة في الحقوق والواجبات التي يكرسها الدستور لم يلحظها قانون العفو العام عن جرائم الحرب الذي استثنى الجرائم المحالة على المجلس العدلي". وطالبت اللجنة النيابية لحقوق الانسان والحريات بزيارة قائد "القوات اللبنانية" الدكتور سمير جعجع والاستماع اليه.

عقد مجلس نقابة المحامين جلسته الاسبوعية امس برئاسة النقيب سليم الاسطا وحضور الاعضاء واصدر البيان الآتي:  
"اطلع نقيب المحامين مجلس النقابة على تفاصيل الزيارة التي قام بها لسجن وزارة الدفاع القابع فيه الدكتور سمير جعجع بموجب الحكم الصادر في حقه عن المجلس العدلي. وقد شرح نقيب المحامين الظروف التي يقاسيها الدكتور جعجع في سجنه، حيث ما زال يعاني عزلة انفرادية تستمر منذ ما ينوف على الاعوام العشرة، بانتهاك لحقه كسجين في ان تحترم حقوقه الانسانية وفقا لقواعد معاملة السجناء، وهي القواعد التي أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ناهيك بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية.

وأسف مجلس النقابة، ان واقعة المساواة في الحقوق والواجبات التي يكرسها الدستور في مادته السابعة، لم يلحظها قانون العفو عن جرائم الحرب الذي استثنى الجرائم المحالة على المجلس العدلي منه - بانتهاك واضح لهذه القاعدة - فبات أشخاص ينعمون بحريتهم وقد صينت كرامتهم، وأمسى آخرون يقهرون بوحشة السجن الانفرادي وظلمة الزنزانة المحرومة من ضوء الشمس. وتوقف المجلس عند الآراء المتعددة التي ابداهها أخيرا مسؤولون وسياسيون يختلفون في الرأي السياسي، ولكنهم توحدوا في الموقف الداعي الى تحسين ظروف سجن الدكتور سمير جعجع، ودعوا الى مراعاة القواعد الدنيا الواجبة لمعاملة سجين بصورة انسانية. واستغرب مجلس النقابة ان تكون اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد منعت - ولا تزال - من زيارته في السجن، ويدعو المسؤولين الى تمكين اللجنة من ذلك، وفقا لما نص عليه المرسوم رقم ٨٨٠٠ الذي منح لجميع المسجونين في أماكن التوقيف والسجون اللبنانية، الحق في رؤية عناصر اللجنة والاختلاط معهم لمعاونتهم وتفقد أوضاعهم الصحية والنفسية ومعرفة ظروف سجنهم وطريقة معاملتهم في هذه الاماكن.

ويدعو مجلس النقابة اللجنة النيابية لحقوق الانسان والحريات العامة ويطالبها - بحكم ولايتها ومهمتها وأهدافها - بزيارة السجن والزنزانة الانفرادية والاستماع الى الدكتور سمير جعجع عن وضعه ومعاناته. ويرى المجلس في هذا العمل تحقيقا للأهداف التي يرى كل حريص على حقوق الانسان وحرياته العامة - بما في ذلك حقوق السجناء وحرياتهم ولا سيما السجناء السياسيين - واجب الحفاظ عليها ومنع انتهاكها، والتي لا يمكن وطنا ان يخطو قدما في معارج الديمقراطية بدونها.

وتأمل مجلس النقابة طويلا في الموقف الوطني العام، الذي يلزم ان يتخذه المسؤولون باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية اللبنانية الشاملة، بتعميم قانون العفو عن جرائم الحرب أيا كانت، كي لا تبقى فئة من اللبنانيين تشعر بأنها خارج الوفاق الوطني الذي أريد للوطن ان ينعم به، ولكي لا يبقى مواطن يشعر انه استثنى بمعاملة غير متساوية مع سائر المواطنين من الانتماء الى لبنان الواحد الموحد، الذي لا يكون بغير التسامح والانفتاح وقبول الآخر ومد يد التصافح والغفران المتبادل من جميع اللبنانيين، اذ ليس بينهم واحد يمكنه ان يرمي الآخرين بحجر لأنه بلا خطيئة".